

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/TCD/1997/22
16 June 1997
Original: Arabic

174

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير عن المهمة الإستشارية

الى
دولة قطر

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
10 AUG 1998
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

خلال الفترة

٨ - ١٣ أيار/مايو ١٩٩٧

إعداد

نبيل يعقوب النواب

المستشار الإقليمي

في قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الإقليمي، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

أولاً- مقدمة

١-١ نتيجة لزيارة نائب الأمين التنفيذي الى دولة قطر خلال النصف الثاني من شهر نيسان ١٩٩٧ والمداولات التي تمت في حينه مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توجه الرأي نحو قيام المستشار الإقليمي في قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية بتنفيذ مهمة الى دولة قطر تهدف الى إستطلاع إمكانات قيام الاسكوا بتقديم الدعم الفني والإستشارة في المجالات الاجتماعية الى الأجهزة الحكومية ذات العلاقة، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تطوير أوضاع المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة ونشاطاته المتعلقة بتطوير مساهمات منظومة الأمم المتحدة في الجانب الاجتماعي عموماً وتلك المتعلقة بالتنمية البشرية حصراً.

٢-١ إستناداً الى أعلاه تقرر قيام المستشار الإقليمي بتنفيذ مهمة إستشارية الى دولة قطر للفترة ٨ أيار/مايو - ١٣ أيار/مايو ١٩٩٧.

ثانياً- الهدف من المهمة

تحدد الهدف من المهمة كالتالي:

١-٢ إجراء لقاءات عمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب دولة قطر، والتداول حول التعاون في المجالات الخاصة بالتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية.

٢-٢ إجراء لقاءات عمل مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية بهدف تطوير التعاون وتقديم الخبرة الإستشارية في المجالات المعنية.

٣-٢ إجراء لقاءات عمل مع الجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال تطوير المرأة.

ثالثاً - تنفيذ المهمة

لغرض تنفيذ المهمة، تم إجراء العديد من اللقاءات (المرفق رقم ١) والإطلاع على مجموعة من التقارير التي تم تزويد المستشار الإقليمي بها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكالاتي:

١-٣ برنامج الأمم المتحدة

تم إجراء لقاءات مكثفة مع السيد سيف الدين أحمد آبارو، المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة للتنمية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما شارك الممثل المقيم في جميع اللقاءات التي حصلت مع الجهات الحكومية وغير الحكومية. وقد تمحورت المداولات حول أربعة أمور:

١-١-٣ صيغ ومجالات التعاون مع الأجهزة الحكومية المعنية بالقطاع الاجتماعي؛

٢-١-٣ صيغ ومجالات التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا تطوير أوضاع المرأة؛

٣-١-٣ تقرير التنمية البشرية في دولة قطر، والذي يقوم البرنامج بتنظيم الجهود لإعداده في إطار مشروع خاص به. ولهذا الغرض تم مراجعة التقارير التي تم إعدادها لفصول التقرير ومقابلة كل من الدكتور عبد العزيز كمال، مدير مركز البحوث التربوية بجامعة قطر ومدير المشروع، والدكتور كامل العضاض، منسق القطاع الإقتصادي والدكتور محمد عزت عبد الموجود، منسق القطاع التربوي.

٣-١-٤ مشاركة قطر في "شبكة العمل الوطنية حول التنمية البشرية المستدامة"، حيث تشكل الشبكة جزء من مشروع "المساعدة التحضيرية الإقليمية للجهود الوطنية لتعزيز التنمية البشرية المستدامة" والذي يقوم بتمويله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المكتب العربي)، وتتولى الاسكوا مسؤولية تنفيذه.

٢-٣ الجهات الحكومية

بهدف تطوير صيغ ومجالات التعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالقطاع الاجتماعي، تم إجراء لقاءات عمل مع المسؤولين في ثلاثة جهات أساسية:

٣-٢-١ وزارة التربية والتعليم، تم لقاء عمل مع معالي الوزير وبحضور عدد من المسؤولين في الوزارة؛

٣-٢-٢ المجلس الأعلى للتخطيط، تم لقاء عمل مع سعادة الأمين العام، ومدير إدارة التخطيط الاجتماعي بالمجلس؛

٣-٢-٣ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تم لقاء عمل مع مدير إدارة الشؤون الاجتماعية في الوزارة، وبحضور عدد من المسؤولين في الإدارة.

٣-٣ الجهات الحكومية وغير الحكومية في مجال المرأة

بهدف بلورة صيغ ومجالات التعاون لتطوير أوضاع المرأة القطرية، تم إجراء لقاءات عمل مع رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون المرأة، ورئيسة دار تنمية الأسرة، وعدد من المسؤولات في الفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر.

رابعاً - الملاحظات

في أدناه الملاحظات والإستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال المداولات واللقاءات والإطلاع على الدراسات والتقارير التي توفرت خلال المهمة، مبوبة حسبما ورد في ثالثاً (أعلاه):

١-٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

كان إهتمام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بارزاً ومتميزاً من أجل تطوير آليات التعاون بين البرنامج الإنمائي والاسكوا. وقد كان هذا واضحاً خلال المداولات التي حصلت واللقاءات المشتركة مع الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية. ويمكن النظر الى مجمل إستنتاجات هذا التقرير والتوصيات التي تم التوصل إليها على أنها تصب في إطار التعاون والتنسيق بين البرنامج الإنمائي والاسكوا لتطوير الدعم الفني والخدمات الإستشارية لدولة قطر في مجال التنمية الإجتماعية.

١-١-٤ تتولى الاسكوا تنفيذ مشروع "المساعدة التحضيرية الإقليمية للجهود الوطنية لتعزيز التنمية البشرية المستدامة" والذي يتضمن تشكيل لجان (شبكات) عمل وطنية حول التنمية البشرية المستدامة. وقد تم إستعراض أهداف المشروع والتطور الحاصل في تنفيذ فقراته في عدد من الدول العربية وأهمية مشاركة قطر في هذا المشروع من خلال تشكيل لجنة عمل وطنية تضم في عضويتها الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث ذات العلاقة بالتنمية البشرية. وقد أكد الممثل المقيم ترحيبه بالتعاون من أجل دعم إنضمام قطر الى المشروع وتشكيل اللجنة (الشبكة) المشار إليها سابقاً. وتم الإتفاق على ضرورة قيام لجنة (شبكة) العمل الوطنية عند تشكيلها بدعم الجهود التي يقوم بها البرنامج الإنمائي في مجال إعداد تقرير التنمية البشرية القطري هذا ومن المهم الإشارة في هذا المجال الى التنسيق

المسبق الذي كان قد تم مع قسم التنمية البشرية/شعبة قضايا وسياسات التنمية الإجتماعية حول موضوع مشاركة دولة قطر في هذا المشروع.

٢-١-٤ تم إطلاع المستشار الإقليمي على نشاطات المكتب في إعداد التقرير القطري للتنمية البشرية وذلك من خلال:

- لقاءات مع الدكتور كامل العضاض (منسق قطاع الإقتصاد والقوى العاملة للتقرير) والدكتور محمد عزت عبد الموجود (منسق قطاع التربية للتقرير) والدكتور عبد العزيز كمال (مدير المشروع).

- الإطلاع على الوثائق/الدراسات التالية التي أُعدت حصراً لأغراض التقرير:

- التنمية البشرية المستدامة في قطر - تحليل للأوضاع والسياسات الصحية؛
- تحليل هيكلي للإقتصاد الوطني القطري والقوى العاملة ضمن منظور التنمية المستدامة؛
- المرأة والتنمية في المجتمع القطري؛
- الخدمات الطبية والصحية في دولة قطر؛
- المشاركة والتنمية البشرية في قطر؛
- قطاع الإقتصاد القومي العاملة (ورقة نقاشية).

هذا وقد تم في عدد من جلسات عمل مع الممثل المقيم تقديم الرأي حول الدراسات أعلاه وكذلك إعطاء نبذه عن التطور الحاصل في عدد من الأقطار العربية في مجال إعداد تقارير التنمية البشرية، وفي هذا المجال يجب الإشارة الى الآتي:

١-٢-١-٤ من الواضح أن التطور الجدي الحاصل في نشاط إعداد تقرير التنمية البشرية سيمنح قطر (في حال إصدار

التقرير في خريف هذا العام وكما هو مخطط) أن تكون ثالث دولة عربية في إقليم الاسكوا التي تصدر مثل هذا التقرير (بعد مصر والعراق). فقد قطع المكتب أشواطاً كبيرة في هذا المضمار منها إعداد أوراق عمل في المجالات ذات العلاقة بالتنمية البشرية وعقد ندوات نقاشية حولها، مما أدى الى بلورة وإنجاز العديد من الفقرات نحو إستكمال الأرضية العلمية اللازمة لإعداد التقرير والتي تُعتبر في العديد من الدول عقبات كبيرة في هذا المجال (منها تحديداً المسائل المتعلقة بقياس المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية).

٢-٢-١-٤ كما أن إختيار المكتب للأشخاص أعلاه كمنسقين للمشروع كان موفقاً، حيث مكن من التفاعل الضروري للخبرة مع الإمكانية العلمية. وهذه الحالة تشكل ميزة عند المقارنة مع عدد من الأقطار الأخرى.

٣-٢-١-٤ إعتد المكتب أسلوباً جيداً في الإعداد للتقرير، حيث تم تكليف عدد من الخبراء إعداد أوراق عمل عُرضت في حلقات نقاشية. وكان التوجيه من المكتب أن هذه الأوراق لا تشكل فصلاً من التقرير، بل هي أوراق عمل يتم تقديمها للفريق الذي سيقوم بإعداد التقرير. مما يعني إغناء للصيغة النهائية للتقرير من خلال توفير أرضية واسعة من البيانات والتقارير الخلفية.

٤-٢-١-٤ الأوراق التي تم الإطلاع عليها تباينت في المستوى والعمق والتحليل. وبصفتها أوراق خلفية للتقرير فهي عموماً مفيدة وأساسية لأغراض إعداد التقرير، غير أنها تحتاج الى العمق التحليلي. مما يستلزم بالضرورة إيلاء تشكيل الفريق النهائي الذي سيتولى إنجاز الصياغة

النهائية للتقرير إهتماماً إستثنائياً وخاصة قدر تعلقه بالإمكانات التحليلية. هذا وقد تم خلال لقاءات العمل مع الممثل المقيم بيان الرأي بشكل أكثر تحديداً في الأوراق التي تم الإطلاع عليها.

٥-٢-١-٤ موضوع تشكيل الفريق النهائي الذي سيقوم بإعداد الصياغة النهائية للتقرير ذو أبعاد مهمة. فمن جهة من الضروري أن يكون هذا الفريق متميزاً على المستوى العلمي حيث أن التقرير سيكون له توزيع مكثف وواسع مما يتطلب الإهتمام بالنوع والمستوى مما قد يتطلب الإستعانة بخبرات غير قطرية. غير أنه من جهة أخرى من الأساسي الأخذ بنظر الإعتبار أن يكون هذا التقرير مُعد من قبل فريق وطني كجزء من عمليات البناء المؤسسي للإمكانات الوطنية في هذا المجال. وبالتالي فقد كان الرأي هو التأكيد على ضرورة إعتداد فريق وطني يتولى هذه المهمة، مع قيام البرنامج الإنمائي بتوفير الدعم الفني كلما تطلب ذلك من خلال الإستعانة ببعض الخبرات ولفترات محدودة وقصيرة.

٣-١-٤ تم إستعراض نشاط الاسكوا مع مركز دراسات الخليج العربي/جامعة اكستر (بريطانيا)، وخاصة قدر تعلقه بتنظيم المؤتمر الخاص بالتنمية البشرية في الخليج العربي والذي سيعقد في جامعة اكستر. وأقترح المستشار الإقليمي مشاركة مكتب قطر للبرنامج الإنمائي في هذا المؤتمر خاصة وأن جهود المكتب واسعة ومتقدمة في مجال إعداد تقرير قطر للتنمية البشرية. وقد رحب الممثل المقيم بهذه الفكرة ووعد بالمشاركة الفاعلة.

٢-٤ وزارة التربية والتعليم

إتضح من خلال الإجتماع مع معالي وزير التربية والتعليم وبعض المختصين من الوزارة وجود إهتمام كبير في هذا القطاع بهدف تطويره وخاصة في مجال الإرتقاء بنوعية التعليم وموائمة مخرجات النظام التعليمي مع إحتياجات سوق العمل وزيادة حجم وفاعلية القوى العاملة القطرية في النشاط الإقتصادي. ومثل هذه الإهتمامات تثير والى حد كبير القضايا الخاصة بتتويع التعليم الثانوي وتطوير دور التعليم المهني والتقني والإرتقاء بمديات الكفاءة للنظام التعليمي (وهي من مجالات الخبرة للمستشار الإقليمي). وقد بين الممثل المقيم خلال الإجتماع إهتمامه في تشكيل فريق من الخبراء يتولى إعداد مقترح لتطوير الإستراتيجيات والبرامج في هذه المجالات. وفي الوقت الذي كان إهتمام معالي الوزير كبيراً لتطوير الإستراتيجيات والبرامج التربوية والإستعانة بالخبرات من دول مثل الأردن وماليزيا (وكما حدّد معالي الوزير)، إلا أنه لم تتبلور خلال الإجتماع الصيغة المناسبة للتنفيذ. ونظراً لأهمية الموضوع وإهتمام السلطات المعنية في دولة قطر بتطوير هذا القطاع بمجالاته المختلفة يصبح من الضروري متابعة الموضوع من قبل البرنامج الإنمائي بهدف إستكمال موافقة وزارة التربية والتعليم على تشكيل فريق من الخبراء في المجالات المحددة أعلاه (أي تتويع التعليم الثانوي، تطوير دور التعليم التقني والمهني، وتطوير كفاءة النظام التعليمي).

٣-٤ المجلس الأعلى للتخطيط

توضحت من خلال اللقاء مع كل من سعادة الأمين العام للمجلس ومدير إدارة التخطيط الإجتماعي الجهود الحالية من أجل توفير الأرضية المناسبة لتطوير الآليات والخطط. ومنها على سبيل المثال المساعي مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت من أجل إعداد خطة للقوى العاملة. كما تم التوضيح أن للمجلس جهود واسعة في إعداد الدراسات والبحوث المساندة للتخطيط (الإجتماعي وغيره).

غير أن الملاحظة الأساسية التي تبلورت لدى المستشار الإقليمي من النقاشات أعلاه، هي الحاجة الأساسية للمجلس لإعداد ما يمكن تسميته "بالمؤشرات الاجتماعية" والتي يمكن الاستفادة منها في صياغة رؤيا تخطيطية إستشرافية للمرحلة المقبلة. وفي هذا المجال تم الإشارة الى تجربة سلطنة عُمان في صياغة وثيقة "تقرير تنمية الموارد البشرية" والتي جاءت كإحدى التقارير الأربعة في مجلد "الرؤيا المستقبلية للاقتصاد العُماني لعام ٢٠٢٠".

وفي الوقت الذي لا يوجد أدنى شك من أن إعداد "المؤشرات الاجتماعية" يتطلب الدعم السياسي المسبق من القيادة في دولة قطر قبل المباشرة، إلا أن هذه "المؤشرات" تمثل ضرورة حيوية لقطر تتطلب من أجهزة الأمم المتحدة (كالبرنامج الإنمائي والاسكوا) التحفيز للدول المعنية لغرض المباشرة بها. وفي هذا المجال (أي التحفيز والمشاركة بالأعداد) هناك دور كبير للاسكوا. ومن المفيد الإشارة هنا أن اللقاءات مع العديد من الجهات في قطر بينت وجود تصور خاطيء لدى هذه الجهات أن دور الاسكوا يتمحور حصراً في إعداد الدراسات أو مراجعتها. أن تحفيز الجهات الوطنية، إن كان في قطر أو غيرها في الدول الأعضاء، على الدخول في جهد وطني نحو بناء "المؤشرات الاجتماعية" والإستراتيجيات الاجتماعية وبمشاركة مع الاسكوا، سيجعل لمثل منظماتنا مصداقية أكبر ويغير من التصور أن الاسكوا هي مركز دراسات.

٤-٤ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/إدارة الشؤون الاجتماعية

نتيجة لإلغاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والإسكان وتوزيع اختصاصاتها على عدد من الوزارات، تم إلحاق إدارة الشؤون الاجتماعية الى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ولهذا الغرض صدر في ١٤/١/١٩٩٧ قرار من معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية (رقم ٥ لسنة ١٩٩٧)، تم فيه تنظيم الإدارات المعنية بالمجالات الاجتماعية وذلك بتشكيل إدارة الشؤون الاجتماعية وإدارة شؤون المرأة (أنظر الملحق رقم ٢). وفي إطار خلفية هذا التشكيل عُقد إجتماع مع السيد يوسف المظفر، مدير إدارة الشؤون الاجتماعية حيث تم التداول حول إحتياجات الإدارة المعنية في بلورة برامج العمل في

المجال الاجتماعي ومستلزماتها، وتم توضيح تجربة الاسكوا في هذا المجال وخاصة في لبنان.

وقد تم الإتفاق على قيام الإدارة المعنية بتقديم طلب الى الاسكوا لقيام المستشار الإقليمي بتنفيذ مهمة إستشارية الى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لغرض المساعدة في صياغة برنامج عمل إدارة الشؤون الاجتماعية في إطار وثيقة برامجية تتضمن مشاريع لإسناد القطاع الاجتماعي وزيادة فاعلية الوزارة/الإدارة في هذا المجال.

٥-٤ الجهات الحكومية وغير الحكومية في مجال المرأة

عن خلفية زيارة نائب الأمين التنفيذي الى قطر والمداولات التي تمت مع المنظمات ذات العلاقة بمجال المرأة، تم إجراء لقاءات عمل مع رئيسة اللجنة الإستشارية لشؤون المرأة، ورئيسة دار تنمية الأسرة، والفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر.

وقد كان واضحاً من خلال اللقاءات أعلاه الحاجة الكبيرة لدعم البرامج المساندة لتطوير أوضاع المرأة في قطر. وفي الوقت الذي تتوفر فيه العزيمة والإمكانات المادية لدى القيادات النسائية لتطوير أوضاع المرأة، غير أن الحاجة لا تزال كبيرة للدعم الفني للجهود المحلية. وخلال هذه اللقاءات تم مناقشة البرامج الحالية والمقترحة والسبل الممكنة للتطوير، وعلى سبيل المثال (لا الحصر):

- في الوقت الذي كان واضحاً من خلال المناقشات، الرغبة العالية لدى القيادات لهذه الجمعيات غير الحكومية في دعم النشاطات النسائية، إلا أن هناك حاجة لبلورة الأهداف والمهام وبرامج العمل بشكل يؤكد على المناقشات الواسعة، فمثلاً، رغم القيام بتحديد العديد من النشاطات التدريبية للنساء إلا أن العديد من التساؤلات المحورية لا تزال قائمة: من هي الفئات المستهدفة (الأعمار والدخول)؟ ماهي البرامج التي يمكن أن تستجيب لإحتياجات سوق العمل؟ وماهي إحتياجات المرأة؟ هل التدريب

يتم لغرض الإعداد لمهنة أم هواية؟ وغيرها من الأسئلة. وقد يكون الأنسب (وكما تم إقتراحه فعلاً في تلك اللقاءات) هو عقد إجتماعات تُأخذ من أسلوب Strategic Planning Workshops للتوصل الى هذه البرامج.

- من المناقشات التي تمت مع السيدة رئيسة دار تنمية الأسرة، هناك حاجة للمباشرة في تطوير "إستمارة بحث حالة الأسرة" وجعلها نواة نظام معلومات عن المستفيدات من النساء (والأسر) من برامج الدار وذلك بجعلها أكثر قابلية للإدخال على الكمبيوتر من جهة، وتضمينها من جهة أخرى معلومات عن خيارات لغرض العمل أو التدريب لغرض العمل وغيره.

- كما أن هناك حاجة لخلق فرص تمكن الجمعيات النسائية القطرية من التعرف على تجارب عربية في تطوير أوضاع المرأة إن كان على مستوى تشكيل لجان وطنية للمرأة (الأردن) أو مراكز حرفية (البحرين).

- إستكمالاً للجهود التي تقوم بها الجمعيات الأهلية في مجال التدريب المهني للنساء، هناك حاجة للدعم من خلال توفير دورات تدريبية تمكن المرأة من إقامة مشاريع صغيرة (مثلاً SYOB).

- للفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر جهود جيدة في توفير فرص للتدريب المهني للنساء. غير أنه لا يتوفر للجمعية آلية لمتابعة الخريجات. مثل هذه الآلية عند اعتمادها ستوفر المعرفة للمسؤولات عن الجمعية عن مدى ملائمة التدريب وبرامجه لسوق العمل من خلال معرفة إعداد اللواتي تمكّن من إيجاد عمل (ونوعه)، وكذلك المعرفة الأدق للاحتياجات التدريبية.

خامساً - التوصيات

١-٥ قيام قسم التنمية البشرية/ شعبة قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية بالإجراءات اللازمة لمشاركة دولة قطر في المشروع الذي تتولى الاسكوا تنفيذه (المساعدة التحضيرية الإقليمية للجهود الوطنية لتعزيز التنمية البشرية المستدامة)، والمباشرة بالاتصال بالبرنامج الإنمائي/قطر لهذا الغرض.

٢-٥ تقديم الدعم الفني الى البرنامج الإنمائي/قطر في إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية من قبل القسم المختص والمستشار الإقليمي في قضايا وسياسات التنمية الاجتماعية.

٣-٥ ضمان قيام مركز دراسات الخليج العربي/جامعة اكستر بالاتصال بالبرنامج الإنمائي/قطر لغرض المشاركة في المؤتمر الخاص بالتنمية البشرية في الخليج العربي الذي سيعقد في جامعة اكستر وبتنظيم من المركز والاسكوا. وعلى أن يتولى المركز الاتصال بالمكاتب الأخرى لدول الخليج العربي لبرنامج الخليج العربي لغرض دعوتهم للمشاركة.

٤-٥ الطلب الى البرنامج الإنمائي/قطر متابعة ما ورد من مقترحات تتعلق بالدعم الفني لوزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للتخطيط (٢-٤، ٣-٤ أعلاه).

٦-٥ الإستجابة الى طلب وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/إدارة الشؤون الاجتماعية حول قيام المستشار الإقليمي بمهمة إستشارية للغرض المبين في (٤-٤ أعلاه).

٧-٥ تقديم الدعم الفني الى المنظمات غير الحكومية القطرية في مجالات تطوير أوضاع المرأة كلما كان ذلك ممكناً (وخاصة عند تواجد المستشار الإقليمي في دولة قطر تنبئية لطلب جهة حكومية).

الملحق رقم (١)

برنامج المهمة الإستشارية الى دولة قطر
للفترة من ٨-١٣ أيار/مايو ١٩٩٧

برنامج المهمة الإستشارية
من ٨ - ١٣ أيار/مايو ١٩٩٧

الخميس، ١٩٩٧/٥/٨

الساعة ١٢,٣٠

مقابلة السيد سيف الدين أحمد أبارو،
المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة للتنمية والممثل المقيم
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السبت، ١٩٩٧/٥/١٠

الساعة ٨,١٥ صباحاً

مقابلة السيد سيف الدين أحمد أبارو

الساعة ١٠,٠٠ صباحاً

مقابلة الدكتور عبد العزيز كمال،

مدير مركز البحوث التربوية، بجامعة قطر

الساعة ١١,٣٠ صباحاً

مقابلة السيد يوسف المظفر،

مدير إدارة الشؤون الإجتماعية، وزارة الأوقاف والشؤون
الإسلامية

الساعة ١,٠٠ مساء

مقابلة الدكتور كامل العضاض،

منسق قطاع الإقتصاد والقوى العاملة لتقرير التنمية البشرية في
قطر

الساعة ٥,٠٠ مساء

مقابلة السيدة منيرة ناصر المسند،

رئيسة دار تنمية الأسرة

الأحد، ١٩٩٧/٥/١١

الساعة ٩,٠٠ صباحاً

مقابلة الدكتور إبراهيم السادة،

مدير إدارة التخطيط الإجتماعي، المجلس الأعلى للتخطيط

الساعة ١٠,٠٠ صباحاً

مقابلة سعادة السيد صالح أبو داود المهدي،

الأمين العام، المجلس الأعلى للتخطيط

الساعة ١١,٠٠ صباحاً

مقابلة معالي الدكتور محمد عبد الرحيم كافود،

وزير التربية والتعليم

تابع: برنامج المهمة الإستشارية

الإثنين، ١٢/٥/١٩٩٧

الساعة ٩,٠٠ صباحاً

مقابلة الدكتورة لولو المسند،

رئيسة اللجنة الإستشارية لشؤون المرأة، وزارة الأوقاف

والشؤون الإسلامية (في مكتب UNDP)

مقابلة الدكتور محمد عزت عبد الموجود،

الساعة ١٢,٠٠

منسق قطاع التربية لتقرير التنمية البشرية في قطر

جمعية الهلال الأحمر - الفرع النسائي

الساعة ٥,٠٠ مساء

الملحق رقم (٢)

- (١) قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم (٥) لسنة ١٩٩٧، بشأن إنشاء أقسام في الوحدات الإدارية بالوزارة وتعيين إختصاصاتها.
- (٢) قرار وزاري رقم (٨) لسنة ١٩٩٧، بإنشاء اللجنة الإستشارية لشؤون المرأة.



مَكْتَبُ الْوَزِيرِ

قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم < ٧ > لسنة ١٩٩٧ م
بتعديل بعض أحكام القرار رقم < ٢٩ > لسنة ١٩٩٤ م بشأن إنشاء
أقسام في الوحدات الإدارية بالوزارة وتعيين اختصاصاتها

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل ، وبخاصة على المادة (٣٤) منه .
وعلى القانون رقم < ٩ > لسنة ١٩٩٢ بتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتعيين اختصاصاتها .
وعلى المرسوم بقانون رقم < ٢٤ > لسنة ١٩٩٥ بإلغاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والإسكان وتوزيع اختصاصاتها .
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم < ٢٠ > لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض الوحدات الإدارية التي تتألف
منها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتعيين اختصاصاتها .
وعلى قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم < ٢٩ > لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء أقسام في
الوحدات الإدارية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، وتعيين اختصاصاتها .
وعلى اعتماد مجلس الوزراء لمشروع هذا القرار في اجتماعه العادي < ٤١ > لعام ١٩٩٦ المنعقد
بتاريخ ١٨/١٢/١٩٩٦ م .

قرر هايلي :

مادة << ١ >>

تضاف المواد التالية إلى قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٤ المشار إليه :

مادة << ٣٨ >>

تتألف إدارة الشؤون الاجتماعية من :

- ١ - قسم التنمية الاجتماعية .
- ٢ - قسم الرعاية الاجتماعية .
- ٣ - قسم الضمان الاجتماعي .
- ٤ - قسم جمعيات النفع العام .



مادة << ٣٩ >>

يختص قسم التنمية الاجتماعية بما يلي :

- ١ - إعداد الخطط والبرامج اللازمة للتنمية الاجتماعية .
- ٢ - الإشراف على برامج التوعية والإرشاد الاجتماعي ، والمشاركة في إعدادها ، والتشجيع على التطوع ، والمشاركة في جهود التنمية الاجتماعية .
- ٣ - العمل على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع وتطويرها ، ودعم القيم والعادات الاجتماعية الصالحة .
- ٤ - العمل على إنشاء مراكز للتنمية الاجتماعية ، وتحديد مهامها والإشراف عليها ، ومتابعة سير العمل فيها ، وبحث متطلباتها لتأدية واجبها بما يعود بالنفع على المجتمع .
- ٥ - دراسة معوقات التنمية الاجتماعية ، والعمل على وضع الخطط اللازمة للتغلب عليها .
- ٦ - إعداد ومتابعة البحوث والدراسات والتقارير في مجال التنمية الاجتماعية .
- ٧ - دراسة واقتراح التشريعات واللوائح المنظمة للتنمية الاجتماعية .

مادة << ٤٠ >>

يختص قسم الرعاية الاجتماعية بما يلي :

- ١ - إعداد ومتابعة تنفيذ خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية ، لتحقيق الاستقرار وتحسين الأداء الاجتماعي .
- ٢ - توفير الرعاية الاجتماعية للمسنين والأحداث والمعاقين والعجزة ، وتأهيلهم مهنيًا واجتماعيًا .
- ٣ - جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات عن الظواهر والمشكلات الاجتماعية لدراساتها وتحليلها للتوصل إلى الأساليب الملائمة لمعالجتها .
- ٤ - إعداد ومتابعة البحوث والدراسات والتقارير في مجال الرعاية الاجتماعية .
- ٥ - دراسة واقتراح التشريعات واللوائح المنظمة لخدمات الرعاية الاجتماعية .



- ٣ -

مادة << ٤١ >>

يختص قسم الضمان الاجتماعي بما يلي :

- ١ - تسلم طلبات راغبي الانتفاع بمعاش الضمان الاجتماعي ودراستها ، للتأكد من توفر الشروط والضوابط المحددة لاستحقاق المعاش ، ومقداره .
- ٢ - متابعة حالات الذين يحصلون على المعاشات ، للتأكد من استمرار توافر شروط استحقاقهم .
- ٣ - تنظيم جمع المساعدات والتبرعات للمكربين ، والتأكد من توجيهها لهذا الغرض .
- ٤ - متابعة البحوث والدراسات والتقارير في مجال الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية ، والاستفادة منها في مجال تطوير العمل .
- ٥ - اتخاذ التدابير اللازمة لتأهيل المنتفعين بنظام الضمان الاجتماعي وفقاً لأحكام القانون بهدف تمكينهم من الاعتماد على أنفسهم ، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- ٦ - دراسة واقتراح التشريعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي .

مادة << ٤٢ >>

يختص قسم جمعيات النفع العام بما يلي :

- ١ - تلقي طلبات تسجيل وشهر الجمعيات والمؤسسات الخيرية والاتحادات والأندية ، ودراستها حسب القوانين والأنظمة المعمول بها .
- ٢ - حضور اجتماعات الجمعيات العمومية للجمعيات ، وإعداد تقارير بالملاحظات والتوصيات .
- ٣ - إبداء الرأي في الاقتراحات المتعلقة بحل الجمعيات والمؤسسات الخيرية ، أو دمجها ، أو تعديل نظامها الأساسي واللوائح التي تنظم العمل بها .
- ٤ - دراسة الحسابات الختامية ومشروع الموازنات السنوية للجمعيات والمؤسسات الخيرية وإبداء الملاحظات عليها .



مكتب الوزير

- ٤ -

- ٥ - متابعة تنفيذ خطط وبرامج الجمعيات والمؤسسات الخيرية ، للتأكد من مدى التزامها بالقوانين واللوائح .
- ٦ - تنظيم عمليات جمع التبرعات التي تقوم بها الجمعيات المحلية ، والتأكد من توجيهها إلى الأغراض التي جمعت من أجلها .
- ٧ - النظر في طلبات الجمعيات والمنظمات العالمية ذات الأغراض الإنسانية ، واتخاذ القرار المناسب بشأنها بعد التنسيق مع الجهات المختصة .
- ٨ - اقتراح ودراسة التشريعات واللوائح والتعليمات التي تنظم العلاقة بين الوزارة والجمعيات والمؤسسات الخيرية ، والجهات المعنية .

مادة << ٤٣ >>

تتألف إدارة شؤون المرأة من :

- ١ - قسم الأمومة والطفولة .
- ٢ - قسم البرامج والأنشطة النسوية .
- ٣ - قسم تنمية المرأة .
- ٤ - مركز التدريب والتأهيل النسوي .

مادة << ٤٤ >>

يختص قسم الأمومة والطفولة بما يلي :

- ١ - المساهمة في وضع السياسات والخطط لدور الحضانه غير التابعة للمدراس أو الملحقه بها ، والترخيص بإنشائها ، والإشراف عليها .
- ٢ - تنفيذ البرامج الكفيلة برعاية الأطفال ، وتوفير الظروف الملائمة لتنمية قدراتهم ومواهبهم .
- ٣ - التوجيه والإرشاد الأسري بواسطة مرشدات وباحثات متخصصات ، لتمكين المرأة من القيام بدورها ومسؤولياتها .
- ٤ - اقتراح السياسات ووضع البرامج والخطط الكفيلة بحماية الأمومة والطفولة .



مادة << ٤٥ >>

يختص قسم البرامج والأنشطة النسوية بما يلي :

- ١ - دراسة المشكلات التي تواجه المرأة القطرية ، واقتراح الحلول المناسبة لها .
- ٢ - تنفيذ ومتابعة الأنشطة والفعاليات النسوية الثقافية والدينية والاجتماعية .
- ٣ - الإشراف على إعداد ونشر البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون المرأة والطفل .
- ٤ - متابعة الحركة النسائية في العالم ، والاستفادة منها بما يتناسب ووضع المرأة القطرية ، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- ٥ - إعداد وترشيح العناصر المناسبة للمشاركة في الفعاليات النسوية .

مادة << ٤٦ >>

يختص قسم تنمية المرأة بما يلي :

- ١ - اقتراح الخطط والبرامج اللازمة لتنمية وتدريب وتأهيل وتشقيف المرأة ، وتطوير قدراتها ، وتحسين أدائها العام .
- ٢ - تطوير المناهج الدراسية والتدريبية لمركز التدريب والتأهيل النسوي .
- ٣ - الإشراف على مشغل المرأة القطرية وتتبع نشاطه ، لضمان حسن سير العمل به بما يحقق الأغراض التي أنشئ من أجلها .
- ٤ - المساهمة في دعم المرأة المنتجة مادياً ، وفنياً ، وشرياً ، وتأهيلياً ، وتسويق منتجاتها .
- ٥ - العمل على إيجاد فرص للمرأة القطرية بما يناسب طبيعتها ، وتشجيع خريجات مركز التدريب والتأهيل على المساهمة في تنفيذ برامج التنمية والتأهيل للمرأة .



مكتب الوزير

- ٦ -

مادة << ٤٧ >>

يختص مركز التدريب والتأهيل النسوي بما يلي :

- ١ - الإسهام في بناء شخصية المرأة بما يمكنها من القيام بدورها ، وتحمل مسئولياتها تجاه الأسرة والمجتمع .
- ٢ - العمل على تنمية مهارات المرأة ، وتحديث معلوماتها من خلال الدورات التدريبية المنهجية .
- ٣ - التعاون مع الأجهزة والمؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية في تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لها ، والتنسيق معها في كيفية تلبية احتياجاتها .
- ٤ - إعداد وتنفيذ الدورات التدريبية في المجالات التي تهتم المرأة .
- ٥ - وضع وتنفيذ برامج خاصة لإعداد داعيات مؤهلات للاستفادة منهن في بناء الأسرة والمجتمع .

مادة << ٢ >>

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يصحه ، تنفيذ هذا القرار ، او يعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

أحمد بن عبدالله المري
وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

صدر بتاريخ : ١٤١٧/٩/٥ هـ

الموافق : ١٩٩٧/١/١٤ م



التاريخ : ١٤١٧/١١/٢١ هـ
الموافق : ٣٠ / ٣ / ١٩٩٧ م

قرار وزاري رقم < ٨ > لسنة ١٩٩٧ م بإنشاء اللجنة الاستشارية لشؤون المرأة

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

بعد الاطلاع على القانون رقم < ٥ > لسنة ١٩٧٠ م بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم < ٩ > لسنة ١٩٩٣ م بتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتعيين اختصاصاتها .

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم < ٢٠ > لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض الوحدات الإدارية التي تتألف منها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتعيين اختصاصاتها .

وعلى قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم < ٢٩ > لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء أقسام في الوحدات الإدارية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، وتعيين اختصاصاتها ، المعدل بالقرار رقم < ٢ > لسنة ١٩٩٧ م .

وعلى ما تقتضيه المصلحة .

قرر هايلي :

مادة << ١ >>

تنشأ لجنة استشارية لشؤون المرأة تتبع وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية



- ٢ -

وتشكل على النحو التالي :

- ١ - الدكتورة / لولوه عبدالله المسند رئيسة
- ٢ - السيدة / شيخة أحمد المحمود نائبة الرئيسة
- ٣ - الشيخة / عائشة علي بن جبر آل ثاني عضوة
- ٤ - السيدة / عائشة علي بن حمد العطية "
- ٥ - الدكتورة / وضحة علي سالم السويدي "
- ٦ - السيدة / نوره علي جابر حنزاب المري "
- ٧ - الدكتورة / أمينة محمد يوسف الجابر "
- ٨ - الدكتورة / مريم ماجد البوفلاسة "
- ٩ - الدكتورة / هيا سعيد غانم الكواري "
- ١٠ - السيدة / مريم يوسف عرب "
- ١١ - مديرة إدارة شؤون المرأة "
- ١٢ - السيدة / نوره سعد البلم مقررة

مادة << ٢ >>

تختص اللجنة بما يلي:

- ١ - اقتراح الأنشطة والفعاليات النسوية الدينية والثقافية والاجتماعية التي تساهم في بناء شخصية المرأة القطرية بما يُمكنُها من القيام بدورها وتحمّل مسؤولياتها تجاه الأسرة والمجتمع .
- ٢ - اقتراح الوسائل الكفيلة للارتقاء بوظيفة الأمومة ورعاية وحماية الطفولة ونشر الوعي الأسري .



مكتب الوزير

- ٣ -

- ٣ - اقتراح السياسات والتشريعات والوسائل الكفيلة برعاية حقوق المرأة القطرية وإبراز دورها في ضوء الكتاب والسنة والتطبيق العملي في السيرة النبوية والخلافة الراشدة .
- ٤ - اقتراح المجالات والأنشطة التي يمكن أن تشارك فيها المرأة في تنمية المجتمع والارتقاء به والمساهمة ما أمكن في العمل التطوعي وتربية روح الاحتساب ضمن الضوابط الشرعية والتقاليد الاجتماعية السليمة .
- ٥ - إعداد تصور للسياسات والرؤى المتطورة لإنشاء دور الحضانة القادرة على أداء دورها بالشكل المناسب .
- ٦ - دراسة المشكلات التي تواجه المرأة القطرية واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها .
- ٧ - اقتراح الخطط لتأهيل القيادات النسائية المتميزة القادرة على المساهمة في النهوض بالمجتمع في المجالات المتعددة .

مادة << ٣ >>

تضع اللجنة نظاماً لعملها ، وتحدد مواعيد اجتماعاتها وفقاً لمتطلبات عملها .

مادة << ٤ >>

تعقد اللجنة اجتماعاتها بمقر إدارة شؤون المرأة ، ولا تكون اجتماعاتها صحيحة إلا بحضور أغلبية العضوات .

مادة << ٥ >>

يجوز للجنة أن تستعين في عملها بمن ترى من الأشخاص من ذوي الاختصاص من غير عضواتها للإسهام في دراسة القضايا التي تنظرها دون أن يكون لمن استعانت به حق التصويت .



- ٤ -

مادة << ٦ >>

ترفع اللجنة تقريراً كل ثلاثة أشهر بنتائج أعمالها متضمناً توصياتها إلى الوزير لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها .

مادة << ٧ >>

تكون مدة اللجنة سنتين ويجوز تمديدتها بقرار من الوزير .

مادة << ٨ >>

تصدر اللجنة قراراتها بأغلبية العضوات الحاضرات ، وفي حالة تساوي الأصوات ، يرجح الجانب الذي منه الرئيسة .

مادة << ٩ >>

عند غياب الرئيسة تتولى نائبتها رئاسة الاجتماع .

مادة << ١٠ >>

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

أحمد بن عبدالله المري

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

